الخصخصة والعصمصة في العراق (١-٣)

د. ماجد الصوري*

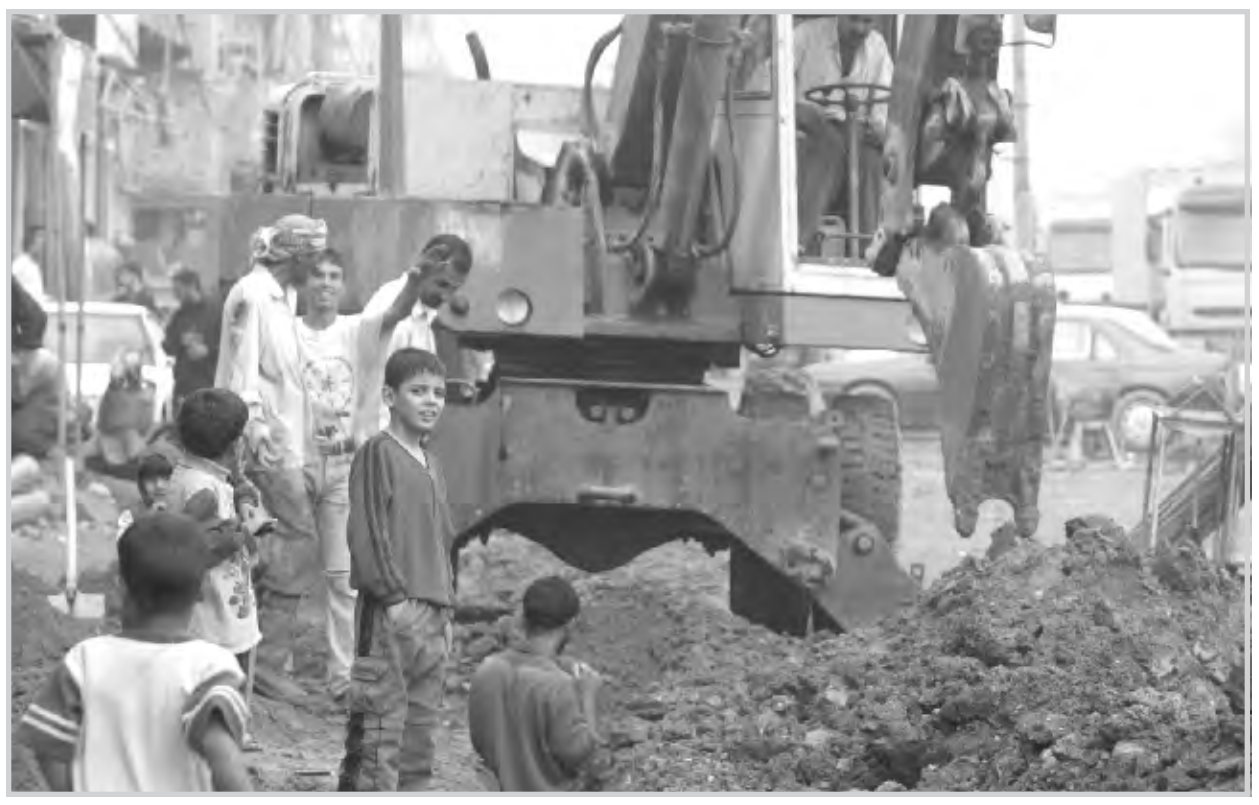

القطاع العام والخصخصة

يعني القطاع العام ملكية الدولة للارض وما في باطنها وما على ظهرها من ثروات ومشاريع صناعية وزراعية وخدمية وتجارية غير التابعة للقطاع الخاص، اما الخصخصة فهي اداة لتحويل حق ملكية الدولة وكذلك حق التصرف والاستخدام الى القطاع الخاص، أي الى ملكية الافراد والمؤسسات الخاصة محلية او اجنبية او مختلطة وتحرير هذه الملكية من أي تحديدات ادارية حكومية على نشاط المشاريع.

ان الخصخصة بحد ذاتها لا يمكن ان تكون هدفا وانما هي وسيلة للوصول الى اهداف محددة تتلخص فيما يلي:

١. تفعيل وتنشيط الاقتصاد بشكل عام وجذب اكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية للنشاط الاقتصادي وتوسيع دائرته.

٢. توفير مبالغ اضافية لميزانية الدولة اما لتغطية احتياجاتها للصرف على الجهاز الاداري او بغرض تخصيصها لتقديم خدمات تحتاج الى استثمارات لا تتمكن الدولة من توفيرها من مصادرها التقليدية او الى تقليص مديونيتها الداخلية او الخارجية وكذلك تخفيض نفقاتها وخصوصا المتعلقة بالمشاريع غير الرابحة.

٣. توسيع سوق رأس المال وزيادة الطلب على الاستثمار.

٤. المساعدة على محاربة الاحتكار.

ورغم ان تاريخ عملية الخصخصة ليس حديثا، فقد لجأ اليها قيصر روسيا بطرس الاول وبأمر خاص منه تم تحويل ملكية حوالي ثلاثين مؤسسة صناعية روسية الى ملكية خاصة وبشروط تسهيلية، وهذا ما حدث في كل دول اوربا الغربية تقريبا، الا ان عملية الخصخصة اخذت شكلها الواسع بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول معظم دول الاقتصاد المركزي (الاشتراكية) الى ما يسمى بدول اقتصاد السوق.

لقد اثبتت اغلب تجارب الانظمة الاقتصادية في العالم ان الملكية الخاصة والمنافسة والدور الفعال للدولة في حمايتها عند وضعها في اطرها القانونية والاجتماعية الصحيحة، كانت حتى الان اكثر فعالية من ملكية الدولة والتخطيط المركزي.

واذا ما امعنا النظر والتحليل لرأينا ان عدم تمكن التخطيط المركزي وملكية الدولة من تحقيق الاهداف المرجوة وبشكل اساسي في دول المنظومة الاشتراكية يعود الى وجود النظام الشمولي البيروقراطي وغياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية.

لقد اتبعت جميع الانظمة الشمولية في العالم اسلوب تسييس الاقتصاد والمجتمع والثقافة، أي جعل جميع هذه العناصر في خدمة الاهداف السياسية للدولة والتي ادت بشكل او اخر الى عسكرة الاقتصاد وتعميق البيروقراطية الادارية وجعلت من الاجهزة الادارية والامنية بعبعاً يخاف منه الجميع. وفي الاتحاد السوفياتي كان ذلك يجد تعبيرا له من ان جميع القرارات الاساسية المتعلقة بماذا ينتج واين ولمن، من انتاج المسامير الى انتاج الصواريخ، ومن انتاج الاحذية وحتى منتجات الالبان وكانت تتخذ من البناية الرمادية في الساحة القديمة في موسكو (مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي) دون الاخذ بنظر الاعتبار ضرورات الحياة اليومية في التنوع والتعدد.

ان الاصلاحات الاولية في فترة ما يسمى اعادة البناء (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفياتي التي بدأت عام ١٩٩٠ والتي اقرتها السلطة المركزية للاتحاد السوفياتي وكل جمهورية على حدة في التحول الى اقتصاد السوق، كانت تعتمد على القيادة والجهاز الاداري والطرق الادارية القديمة بالرغم من انها اتخذت بهدف تطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية والادارة العامة للاقتصاد الوطني. وقد جرت في وقتها نقاشات حادة حول قانون مشاريع الدولة الراديكالي الذي كان يهدف الى اضعاف النظام المركزي للانتاج والتوزيع. لقد اعطى هذا القانون الحرية المطلقة لمدراء المشاريع دون الزامهم بالمسؤوليات التي يتطلبها نظام اقتصاد السوق. ونتيجة لذلك حصلت عمليات خصخصة غير قانونية وبانفعال، كرد فعل لما كان في السابق، ما ا دى الى انخفاض الانتاج الصناعي عام ١٩٩٢ بمعدل ٢٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ وانخفض الاستثمار في رأس المال الثابت الى النصف، وما الى ذلك من نتائج سلبية كالتضخم النقدي و ارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى المعيشة الى حده الادنى.

ان تفكك الاتحاد السوفياتي بعد سقوط كورباتشوف ومجيء يلتسن الى السلطة، ادى الى تفكك وتهديم اعلى انواع التكامل الاقتصادي تطورا، والذي اتخذ شكله المعقد خلال عقود طويلة من الزمن، بما في ذلك التوزيع الجغرافي للعمل والتخصص الصناعي والزراعي والتعاون بين هذه الجمهوريات.

لقد تم ذلك كما يتم تقطيع الجسم الحي قطعة قطعة.

والتجأت جميع الجمهوريات المستقلة الى الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن ماذا كان ثمن هذه الاصلاحات؟ لقد اصبحت ملكية الدولة وباسم الخصخصة كعكة لذيذة يتقاسمها المسؤولون البيروقراطيون واقاربهم ومعارفهم المقربون، وبغفلة عن السواد الاعظم من الشعب الذي لم يع ماذا يحدث، وسيطر على اخلاقيات العمل ضعف المسؤولية الفردية والمبادرة مصحوبة بعدم الالتزام بالنوعية والمواعيد وضعف الثقافة الاقتصادية والقانونية اضافة الى عدم احترام الملكية الخاصة هذا الشعور الموروث عن النظام السابق.

كل ذلك ادى الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة اهمها البطالة والتضخم وانخفاض الانتاج وارتفاع اسعار المستهلك. واصبح المجتمع منقسما على نفسه، قسم يتغنى بالحرية ويتمتع بالجزء الذي حصل عليه من الكعكة اللذيذة او فتاتها والسلطة السياسية والاجتماعية، والاخر يتباكى على المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتمتع بها زمن الاتحاد السوفياتي، وعلى الاخص المتقاعدين والفئات الدنيا من الأجهزة الإدارية وعامة الشعب ويتذمر من التدهور الاقتصادي وانتشار الفساد الاداري والبيروقراطية وظهور الافات الاجتماعية وتعمقها في حياة المجتمع كالسرقة وجرائم القتل والعصابات والمافيات وعلى الاخص مافيات الدولة من الاجهزة الادارية والضريبية والمالية والامنية.

وقد ادى كل ذلك الى صراعات سياسية واجتماعية لم تحسم حتى الآن رغم التغيرات التي حصلت في السلطة من بعض هذه الدول واخرها قرغيزستان، وكان الشعار الاساسي لهذه التغييرات هو مكافحة الفساد والبيروقراطية وتثبيت الديمقراطية الخفيفة والتنمية الفعلية ورفع مستوى المعيشة.

اما الصين فقد ادركت ضرورات التغير الاقتصادي والاجتماعي قبل ان يؤدي ذلك الى تغيير نظامها السياسي بعد ان ارعبها ما جرى في الاتحاد السوفياتي وجمهورياته، فاطلقت حرية القطاع الخاص والمنافسة وفي اطر قانونية وادارية، واخذت تحارب الفساد والمفسدين وتنزل بهم اقصى العقوبات بما في ذلك عقوبة الاعدام. ولجأت الى استخدام النظام المالي (المصرفي) لمساعدة القطاع الخاص وتنميته وساعدت على تطويره مهنياً. ان التجربة الصينية لم تخل من الاخطاء والنواقص الا ا نها برمتها ادت الى تطور الاقتصاد الصيني الى ما يذكرنا بتطور اليابان في الخمسينيات، وهذا ما تدل عليه جميع المؤشرات الاقتصادية في الصين، بما في ذلك تطور الانتاج الصناعي والزراعي ودخل الفرد والدخل القومي.

وفي الوقت نفسه استغلت الصين الفوضى السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم ومحاولة القطب الواحد لاعادة تقسيم العالم لصالحه، وعملت بشكل او بآخر على (اقصدة) سياستها حيث جعلت الجزء الاكبر من سياستها الخارجية والداخلية في خدمة اقتصادها، وادى كل ذلك الى تجنب الصين المخاض العسير الذي مرت به الدول الاشتراكية الاخرى والهزات الاجتماعية والسياسية الكبيرة.

الخصخصة في العراق

لقد ورث النظام العراقي الجديد بعد سقوط الديكتاتورية حملا ثقيلا من الفوضى والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن الديون الهائلة التي تثقل امكانيات هذا النظام في تحقيق أي تطور. ومما ادى الى تفاقم هذا الوضع وقوع الاحتلال باخطاء جسيمة نتيجة لعدم تفهمه للاوضاع العراقية، ادت الى زيادة اعباء النظام الجديد وعلى الأخص في مجال الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

في ظل النظام السابق كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً عسكرياً ديكتاتورياً بكل معنى الكلمة، استخدم جميع الموارد المالية لغايات عسكرية وخاصة، وقد قام النظام السابق، وبالذات (العائلة الحاكمة) باحتكار المفاتيح الاساسية للانتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير، وعمد، كما هو الحال في جميع الانظمة الشمولية الى تسييس الاقتصاد والثقافة والمجتمع وتسخيرها لخدمة اهدافه العسكرية والخاصة، وفصل العراق عن العالم الخارجي والتطور العلمي الذي شمل جميع مرافق الحياة. ان الفجوة العلمية التي فصلت اكثر من جيل واحد من الشعب العراقي، والثقافة الخاطئة التي اجبرت عليها هذه الاجيال، تشكل عبءا كبيرا على السلطة الجديدة، تتطلب منها عملاً انياً مكثفاً في ملئها، ويمكن للملاكات المهاجرة ان تلعب دورا مهما في ملء جزء من هذه الفجوة، ومع ذلك يبقى العبء كبيراً، ولابد من الاسراع في اتخاذ الاجراءات المناسبة، في تهيئة الظروف لعودة الكوادر المهاجرة، واعادة تربية الملاكات الموجودة في العراق والقيام برسم البرامج المكثفة لتهيئة الاجيال الحالية والقادمة لتلعب دورها في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كل ذلك من اجل تحضير برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الغائبة عن الساحة حتى الآن وتهيئتها للتنفيذ في فترة اعادة الأمن والاستقرار للشارع العراقي وتأمين دولة القانون.

وكما نوهت سابقاً فان الخصخصة بذاتها لا تشكل هدفا، وانما هي وسيلة لتحقيق نظام اقتصاد السوق وتفعيله من اجل تحقيق التطور الاقتصادي المنشود للمجتمع العراقي، ولا يمكن ان يتم ذلك الا ضمن فلسفة خاصة بالعراق شعارها (اقصدة السياسة) أي جعل السياسة في خدمة الاقتصاد والمجتمع بعيدة عن المصالح الشخصية او المتعلقة بفئة سياسية او مجموعة معينة، بعيدة عن الاحتكارات وفي ظل ديمقراطية سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

ان غياب أي نوع من انواع الديمقراطية سيؤدي حتما الى الاستئثار وتفشي الفساد وتهريب اموال الدولة واغتناء الاجهزة البيروقراطية، وبالتالي فساد المجتمع وعرقلة الاصلاحات والتطور، وليست التجربة التي حصلت في جمهوريات الاتحاد السوفياتي، الذي تفكك، ببعيدة عنا.

واذا ما اردنا الابتعاد عن الاخطاء التي وقعت في الدول الاخرى فلابد من ان تكون عملية الخصخصة ضمن برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل يتناول جميع القطاعات الاقتصادية بالتفصيل ويأخذ بنظر الاعتبار جميع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعراق والشعب العرقي، والاحتياجات والامكانيات الفعلية لها. ان أي استعجال في عملية الخصخصة دون تحديد الاطر المالية والقانونية والاجتماعية لها ستؤدي حتما الى الوقوع في اخطاء لا مبرر لارتكابها.

ان الفوضى الاقتصادية والتخلف اللذين ورثهما العراق عن النظام السابق والاخطاء التي ارتكبت في الفترة الاولى من الاحتلال تستوجب قبل كل شيء دعم دور الدولة في الاقتصاد وتفعيله وصياغة الاطر القانونية والادارية والمالية للنشاط الاقتصادي بشكل عام، ودراسة الامكانيات الحالية للدولة ومشاريعها ومؤسساتها واعادة تنظيمها، ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة لتنفيذ عملية الخصخصة وجذب الاستثمارات من اجل اعادة اعمار العراق.

ان تأسيس "الهيئة العامة للخصخصة وتشجيع الاستثمار" (اقتراح قدمته في مقالي السابق الذي نشرته جريدة (المدى) الغراء بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٥ . العدد ٣٥٨) سيساعد كثيرا على تحقيق هذه الدراسات ووضع الاقتراحات امام الحكومة من اجل اقرارها وتنفيذها ضمن الاطر التي يتم تحديدها، لحين استكمال المهام الآنية للحكومة الجديدة المتعلقة بالقضاء على الارهاب واستتباب الامن وتأسيس دولة القانون وجهازها الاداري التي تعتبر من المهام المستعجلة والضرورية والتي تعتبر اساساً مهماً لاي تنمية.

ان عملية تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة تعاونية او فردية او مختلطة، بحد ذاتها، لا تعني حل مشكلة انشاء اقتصاد سوق فعال، اذ لابد للمالكين الجدد من ان يكونوا على معرفة جيدة بتنظيم الانتاج وادارته وذوي كفاءة ولديهم المصلحة في تسيير ما امتلكوه بنجاح، وبدون ذلك فان عمليات تحويل الملكية لن تؤدي الى تحقيق الهدف منها ومصيرها الفشل وتعقيد الامور أكثر، وعليه لابد (وارجو المعذرة من التكرار) من وجود اطر قانونية وادارية تنظم هذه العملية وبرنامج خاص للخصخصة وتحويل ملكية الدولة ونظم وتعليمات تحدد اطار اعمال الاجهزة التي تقوم بتحقيق هذه العملية.

*خبير اقتصادي مسجل في سجلات الامم المتحدة

الولايات المتحدة تُعيد صياغة مشروع اعادة اعمار العراق للمرة الثالثة

أعادت الإدارة الأمريكية صياغة مشروع إعادة إعمار العراق للمرة الثالثة خلال التسعة أشهر الأخيرة، حيث ستجبر هذه الإعادة المخططين على إلغاء عدد أكبر من المشاريع المتعلقة بالمجاري الصحية ومحطات الطاقة الكهربائية. وسيتم تجميد العديد من المشاريع من قبل المسؤولين الأميركيين التي يعتبرونها اليوم غير جوهرية وبعيدة الأمد لأنه كان من المفترض بدء بنائها قبل عامين. وأصبحت قيمة المشاريع تساوي ٤,٨ مليارات دولار من مبلغ ١٨,٤ مليار دولار، التي تمت الموافقة عليها سابقا من قبل الكونغرس.

ووفقاً لآخر تقرير أصدرته وزارة الدفاع للكونغرس التي استلمت مشروع المساعدة للعراق من البنتاغون في الصيف الماضي، فقد قامت الوزارة بإعادة توجيه ٣,٤٦ مليار دولار من بناء البنى التحتية إلى تلبية حاجات الأمن المتزايدة والحاجة لتدريب عدد أكبر من ضباط الشرطة العراقيين. كما تم تحويل اتجاه مبلغ ١,٣ مليار دولار من برامج البناء إلى التدريب وبرامج التشغيل والأمن. هذا ويعترف المسؤولون الامريكيون بأن إعادة إصلاح محطات تصفية المياه والطاقة الكهربائية، لن تساعد الكثير من الناس حتى يتم إيصال أسلاك وأنابيب جديدة للبيوت. وهذه المتطلبات تحتاج لتكنولوجيا أقل شأنا، لكنها أحيانا تتطلب جهودا ضخمة.

ومن جانب أخر، فأن انتاج النفط العراقي ضعيف على الرغم من الإنفاق الاميركي الكبير الذي بلغ مليارى دولار، فحقول النفط الشمالية تتعطل من وقت إلى آخر بسبب هجمات المخربين المتكررة. ويذكر أن شركة هاليبورتون تمكنت من تصليح محطة مياه بعد انتهاء الحرب في العراق بتكاليف عالية، لكن حقول النفط تحصل على جزء صغير من الماء حسب تقرير الوزارة.

البدء بحفر ١٠٠ موقع للآبار في العراق

تمت المباشرة مؤخراً بالحفر في اربعة مواقع للآبار كجزء من برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمياه الريفية. هذا وسيتم حفر ١٠٠ بئر في مواقع بعيدة بمختلف أرجاء العراق ، ضمن المبادرة التي تعمل تحت برنامج اعادة اعمار البنية التحتية للعراق. وبين مسؤول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن معالجة المياه الجوفية ستعتمد على نوعية المياه في كل موقع، فمن الممكن أن تكون بسيطة أو معقدة وتحتاج إلى وحدات ضخ عكسي كما في المناطق التي تحتوي فيها المياه الجوفية على نسبة أملاح عالية.

وتجدر الاشارة الى أنه سيتم توفير أشغال الصيانة لضمان استقرار الآبار ونظم المعالجة. وسيستفيد أكثر من ٥٥٠ ألف عراقي يعيش في الأرياف من هذا المشروع الذي بدأ فعلياً في ٧٤ موقعا.

مشروع اعادة تأهيل مصفى الدورة قيد التنفيذ

أفادت مصادر بالقطاع الصناعي العراقي بأن مشروع اعادة اعمار مصفى الدورة في جنوب بغداد في أوج تطوره.

هذا وسيغطي المشروع اعادة تأهيل الوحداتين الخامسة والسادسة من مولد المصنع البخاري، كما يتضمن المشروع اعادة تأهيل شاشات استيعاب الطاقة المائية، والمعدات الكهربائية والألكترونية، والوصلات الكهربائية، وأنظمة التحكم.

وتجدر الاشارة الى أنه تم الأنتهاء من ٨٨٪ من المشروع.

صادرات بكين من برامج الكمبيوتر لاوروبا وامريكا تسجل رقما قياسيا جديدا

ذكرت وكالة الانباء الصينية (شينخوا) ان بكين صدرت برامج كمبيوتر تقدر قيمتها بنحو ٤٦ر١٣ مليار دولار امريكى لدول اوروبية وامريكية فى الربع الاول من العام الحالي بزيادة ٨ر٢ في المائة. ونقلت (شينخوا) عن اخر احصاء اصدرته بكين ان صادرات البرامج الى دول اوروبية وامريكية في الربع الاول مثلت ٤ر٢ في المائة من اجمالي صادرات البرامج في بكين خلال الفترة نفسها وهي المرة الاولى التى يتجاوز فيها حجم صادرات البرامج خلال ثلاثة اشهر ١٠ مليارات دولار.

واشارت (شينخوا) الى ان بكين صدرت برامج الى ٢٠ دولة ومنطقة اوروبية وامريكية في الأشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي في حين ارتفعت الصادرات الى الولايات المتحدة بنسبة ٨ر٧٣ في المائة على اساس سنوي لتصل الى ٥ر١٣٤ مليون دولار امريكي خلال الفترة من كانون الثاني الى اذار العام الحالي.وقد اقامت بكين باعتبارها اكبر قاعدة لتصدير البرامج اكثر من ثلاثة الاف شركة لبرامج الكمبيوتر حتى نهاية عام ٢٠٠٤ وكانت بكين فى السابق تصدر البرامج بصفة اساسية الى دول اسيوية ولكنها بدأت منذ الربع الاول من العام الماضي التصدير بـ ٣ر٥٢ مليون دولار الى دول اوروبية وامريكية.

مجموعة الصناعيين العراقيين تدعو الى تشكيل هيئة تحضيرية جديدة لاتحاد الصناعات العراقي

بسعاد عباس راشد

وجهت مجموعة الصناعيين العراقيين، وهي هيئة مستقلة هدفها تعبئة الصناعيين العراقيين لدعم التطورات الاقتصادية، ولا سيما الصناعية في البلاد، مذكرة الى اللجنة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ توضح فيها طبيعة الاوضاع المحيطة بمسيرة عمل اتحاد الصناعات العراقي التي تعاني سلبيات كثيرة، وتشرح من خلالها حجم الجهود التي بذلتها من اجل تصحيح تلك الاوضاع، وتثبت مطالب عديدة في اطار المعالجة المطلوبة من اجل خير الصناعة والصناعيين وضمان توافق التطورات الاجمالية في البلاد.

وجاء في المذكرة انه على اثر سقوط النظام الدكتاتوري سقطت معه الهياكل التي بناها وانشاها لخدمة وتسويق افكاره ومصالحه، وبوشر بتشكيل لجان مؤقتة لإدارة المنظمات المهنية ومنها أتحاد الصناعات العراقي، ومنذ تشكل تلك اللجنة المؤقتة، باركنا لها الموقع وأبدينا كامل الاستعداد للتعاون معها من اجل خدمة الصناعة والصناعيين، وبذلنا جهوداً كبيرة بعضها من خلال تقديم المذكرات، وبعضها الاخر من خلال اللقاءات المباشرة، كان هدفنا من ذلك ما يجب ان يتم عمله لخدمة الصناعة والصناعيين، الا ان ما قمنا به للاسف الشديد، ذهب ادراج الرياح، وها نحن نستعرض بعضا من محاولاتنا تلك.

١- الرسالة المؤرخة في ١٢/١٤/ ٢٠٠٣ الى اللجنة المؤقتة حيث تضمنت عرض الكثير مما يحتاجه الصناعة والصناعيون.

٢- الحوارات المستمرة من خلال اللقاءات العديدة التي جرت مع اللجنة المؤقتة.

٣- البيان الصادر في ٢٠٠٤/٥/٤ الى اللجنة المؤقتة التي تضمن اثنتي عشرة فقرة مما يجب للصناعة والصناعيين اضافة الى الزيارات واللقاءات والحوارات مع اللجنة والتأكيد باستمرار على ما تضمنته كتبنا ومذكراتنا السابقة.

مذكرة مجموعة الصناعيين العراقيين، ان عدم التجاوب في ما قدمناه خلق لنا قناعة بأن هذه اللجنة المؤقتة غير معنية بمصالح الصناعيين ولا تفكر باجراء أية انتخابات حفاظا على امتيازاتها التي وفرها لها الموقع، ذلك ان من ابسط ما كان يجب على هذه اللجنة، التي تحولت الى هيئة تحضيرية لاجراء الانتخابات وادارة شؤون الاتحاد، حسب قرار اللجنة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤، القيام به على سبيل المثال لا الحصر:

١- إن هذه اللجنة المؤقتة او الهيئة التحضيرية وعلى مدى السنة والنصف المنصرمة لم تعقد أي اجتماع للصناعيين لمناقشة ما يعترض الصناعة والصناعيين من مصاعب ومشاكل جمة.

٢- لم يجر تشكيل هيئات استشارية كما جاء في القانون والنظام الداخلي للاتحاد لتنشيط عمله.

٣- تبذير اموال الاتحاد بصرفها على ايفادات اعضاء اللجنة المؤقتة الى خارج العراق.

٤- التفريط بمصالح الصناعيين من خلال عدم تفعيل القروض والمساعدات التي يجب ان يقدمها مصرف اتحاد الصناعات العراقي، ولم تتحرك اللجنة المؤقتة لتفعيل دورها في ذلك.

علما ان نسبة مساهمة الاتحاد في المصرف ١٠٪ من رأس المال وهو مؤسس هذا المصرف وهدفه خدمة الصناعة والصناعيين.

٥- صدرت جريدة الاتحاد، وهي جريدة أتحاد الصناعات العراقي باعداد قليلة وتوقفت عن الصدور بسبب قصور اللجنة المؤقتة ولم تصدر أية مطبوعات تتناول الصناعة الوطنية وطرق تطورها خلال المرحلة الراهنة، أو تتناول المواضيع التي تساهم في بناء الصناعة الوطنية الحديثة التي تتلاءم مع التطور الحاصل في الصناعة العالمية او ما يحتاجه الصناعيون.

٦- لم تقم اللجنة المؤقتة او الهيئة التحضيرية بالاتصال بالجهات المسؤولة لاغراض حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الاجنبية القادمة من البلدان المجاورة ولم يكن لها الدور في التحقق لمطابقة هذه السلع للمواصفات القياسية المعمول بها في العراق.

اضافة لما تقدم، فأن اللجنة المؤقتة لم تتخذ اي اجراء ولم تقم بأي عمل يدلل على انها ستقوم باجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

واختتمت مذكرة مجموعة الصناعيين تصوراتها بتأكيد حقيقة ان للجنة المؤقتة او الهيئة التحضيرية حاليا غير مؤهلة للاستمرار في قيادة عمل الاتحاد والوصول الى مرحلة الانتخابات، مثبتة المطلبين التاليين:

١- الغاء الهيئة التحضيرية المشكلة بموجب قراركم ذي العدد ج/ف/٣٦/٣ والمؤرخ في ٩/ ٢٠٠٥,/٢

٢- تشكيل هيئة تحضيرية لاجراء الانتخابات وادارة شؤون الاتحاد.

مصر تسعى الى الدخول بقوة فى عالم تجميع وتصنيع السيارات

تسعى مصر للدخول بقوة فى عالم تصنيع وتجميع السيارات والحافلات فى ظل النظرة الجادة من قبل الحكومة المصرية الى هذه الصناعة والعمل على دعم مصانع القطاع الخاص القائمة وتقديم الحوافز للمستثمرين لتوجيههم نحو هذه الصناعة الواعدة وفتح اسواق تصدير جديدة امامهم.

وتعتبر صناعة السيارات من الصناعات الهندسية المتقدمة سريعة التطور وهى بطبيعتها صناعة محورية تدور حولها مجموعة من الصناعات المغذية فى مختلف أوجه النشاط الصناعى لذا يشير تقدم صناعة السيارات فى أى بلد الى مدى تقدمه صناعيا حيث تتم الصناعات المرتبطة بها بمستوى مرتفع من الجودة التى تطلبها طبيعة المنتج.

وأكد وزير التجارة والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد فى تصريح صحفى أن بلاده قادرة على قيادة صناعة السيارات فى المنطقة بعد النجاحات التى حققتها بعض الشركات مشيرا الى ان السوق يحتاج الى معدل نمو كبير لاسيما ان مصر تمتلك العديد من الصناعات المغذية ذات الجودة العالية .

كما اكد الوزير أهمية صناعة السيارات فى مصر باعتبارها صناعة يمكن ان تكون قاعدة صناعية عريضة تساهم بدورها فى تنمية مصادر الدخل القومى إضافة الى خلق فرص عمالة مدربة وماهرة داعيا الى الاستغلال الامثل لانتاج سيارة معظم أجزائها مصنع محليا.

واشار الى أن صناعة السيارات والصناعات المغذية لها تمثل أحد أهم المجالات الصناعية التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر والدول العربية لما لها من انعكاسات ايجابية على زيادة القيمة المضافة وزيادة تشغيل العمالة فضلا عن توفيرها لقاعدة صناعية عريضة تسهم بدورها فى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية.

إيران تعتزم إنشاء ٢٠ محطة نووية لتوليد الطاقة

قال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي: إن إيران تعتزم بناء ٢٠ محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن خرازي قوله: إن الاهتمام الروسي الجاد بإكمال وتسليم محطة بوشهر النووية في موعده المحدد أمر مهم للغاية للرأي العام الإيراني، معتبراً أنه رمز للتعاون الثنائي بين البلدين. وجاءت تصريحات الوزير الإيراني خلال لقائه مع السفير الروسي الكساندر ماریاسوف الذي تنتهي فترة عمله في طهران.

إلى ذلك نقل عن حسن روحاني رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قوله: إن بلاده ستنهي المحادثات النووية مع ثلاثي الاتحاد الأوروبي ما لم يتم قبول أفكارها لحل وسط كأسس للمفاوضات في المستقبل.

وقال روحاني في مقابلة نشرتها صحيفة فايننشال تايمز البريطانية: إن على (التروبكا) الأوروبية أن تأخذ في الاعتبار طلب طهران تخصيب اليورانيوم بكمية صغيرة بدون أن تجازف في قطع المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني.

ويأتي تحذير روحاني في الوقت الذي استأنف فيه المفاوضون من الدول الأوروبية الثلاث ألمانيا وفرنسا وبريطانيا (الاتحاد الأوروبي-٣) اواسط الاسبوع محادثات في جنيف مع طهران.

وقال المسؤول الإيراني: (إن على الأوروبيين أن يقولوا لنا ما إذا كان من الممكن استخدام هذه الأفكار أساساً لمواصلة المفاوضات أم لا)، مشيراً إلى مطالبة بلاده بتخصيب اليورانيوم بكمية صغيرة.

واستطرد محذراً إن كان (الجواب) نعم، فهذا أمر ممتاز. وإلا لا يمكن متابعة المحادثات. وأضاف روحاني أن هذه الأفكار هي الأفكار الأخيرة التي يمكن أن تسمح لنا بالتوصل إلى تسوية).